سطح البحر، وهذا ما يسمح له بالتدفق جنوباً حتى خليج العقبة. وذلك استناداً إلى برامج وخرائط دقيقة وضعها بهذا الخصوص» (**المصدر نفسه**). وصلت الفكرة إلى هرتسل عن طريق مهندس سويسري يدعى ماكس بوكارت، الذي قدم اقتراحاته مكتوبة لهرتسل، فضمنها الأخير كتابه: «البلاد القديمة - الجديدة».

وبعد ذلك بفترة طويلة، كتب البروفيسور الأميركي والتركلاس ادوارد كينغ في كتابه: «فلسطين: أرض الميعاد»، الصادر عام ١٩٤٤، عن امكانية شق قناة بين البحرين، المتوسط والميت «بعدأن تصور المشروع من طائرة أقلته في جولة سنة ١٩٣٩ فوق منطقة أغوار الاردن... ورأى أن المشروع سوف ينعش اقتصادياً وزراعياً وصناعياً حوالي ٤ ملايين يهودي من لاجئي اوروبا، وأن فلسطين بحاجة للماء والكهرباء» (**المصدر نفسه**).

وكان زعماء الحركة الصهيونية قد قاموا، عام ١٩٣٧، بجولة في منطقة الأغوار «اشترك فيها دافيد بن - غوريون، وبيرل كاتزنلسون والياهو غولومب، وابراهام هرتسفيلد...وكان من نتائج تلك الجولة أن بدأ التفكير بانشاء القناة لكن التطورات السياسية في فلسطين حالت دون الاستمرار في الدراسات والعمل» (**المصدر نفسه**). ثم عاد التفكير مجدداً لاحياء فكرة المشروع بعد حرب ١٩٦٧؛ حيث قام خبراء اسرائيليون بجولة في منطقة القناة المقترحة بدأت بعدها الدراسات الجادة لنقل الفكرة إلى حيز التنفيذ.

وبعد عشر سنوات من حرب ١٩٦٧، أي في نهاية عام ١٩٧٧، تشكلت لجنة خاصة برئاسة البروفيسور يوفال نئمان لدراسة المشروع؛ حيث «قامت اللجنة بدراسته من جميع جوانبه. فاستعرضت، في البداية، تسعة ممرات مختلفة للقناة. ثم قامت بدراسة تفصيلية لثلاثة منها... وشددنئمان على قبول الممر الجنوبي للقناة...حين قدم الاقتراحات الثلاثة إلى اجتماع الحكومة الاسرائيلية في ٢٤/٨/ ١٩٨٠...مع أن طاقته الكهربائية لن تتجاوز ٦٠٠ ميغاوات، آخذاً بعين الاعتبار أهمية تعمير منطقة النقب، مع أن هذا الخط سيمر في قطاع غزة. وصادقت الحكومة على الخط الجنوبي اخذة بتوصية نئمان» (**المصدر نفسه**).

وهكذا، قررت الحكومة الاسرائيلية «حفر قناة تمتد من غوش قطيف في قطاع غزة إلى مساده على البحر الميت، وكلفت وزيريّ المالية والطاقة بتقدير المتطلبات المالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ المشروع» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٣، ٢٩ و٣٠/٨/١٩٨٠).

وتحول حلم هرتسل، مع بدء أعمال الحفر، إلى حقيقة بدأت خطوات تجسيدها العملية على الواقع في ٢٨/٥/١٩٨١.

وقت تنفيذ المشروع وكلفته

بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية على الخط الجنوبي للقناة في آب (اغسطس) ١٩٨٠، كلفت لجنة برئاسة عضو الكنيست اسحق رابين وعضوية أعضاء كنيست من لجان الاقتصاد، والداخلية، والخارجية والأمن التابعة له، لتتولى استكمال البحوث المتعلقة بتنفيذ القناة من كافة الجوانب، خاصة الجانب القانوني منها دولياً، حيث أن ارتفاع منسوب المياة في البحر الميت سيلحق أضراراً بمعامل البوتاس الاردنية على الشاطىء الشرقي منه. عدا عن أن الاردن كان ينوي شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وهذا الأمر واحد من الأسباب التي دفعت بيغن إلى مناشدة الملك حسين للتعاون معه في هذا المجال، مقابل اعطاءه ميناء حراً على البحر الأبيض المتوسط.

وقد أوضح البروفيسور نئمان أن الوقت الذي سيستغرقه العمل لانجاز مشروع القناة مدته ثماني سنوات «فالترتيبات التنظيمية تستغرق سنة، ويلزم سنتان لتخطيط المشروع على الطبيعة تفصيلياً ثم خمس سنوات عمل، والمجموع ٨ سنوات. ويضاف إليها سنتان احتياط. أي في عام ١٩٩٠ ستكون القناة والمشروع بأكمله جاهزاً» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٣٣، ١٨ و١٩/٨/١٩٨٠).

وتبلغ كلفة المشروع، كما حددتها لجنة البحث المكلفة بذلك، مبلغاً يتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون دولار، بمعدل ١٠٠ مليون دولار سنوياً «وقد وعد